

## الفصل الثالث (٢)

لا يختلف الوضع الزراعي في منطقة كوباني كثيرا عما هو عليه الحال في منطقة الجزيرة، لكن المحصول الأساسي هناك هو الشعير وليس القمح. في حين أن المساحة المزروعة بالأشجار المثمرة هي أكبر قياسا إلى المساحات المخصصة لها في منطقة الجزيرة. تعتمد المزارع هناك هي الأخرى في معظمها على مياه الأمطار. أما المروية منها فهي تعتمد على مياه نهر الفرات، وعلى المياه الجوفية أيضا. هذا في حين أن مناخ المنطقة أكثر اعتدالا في فصل الصيف. أما منطقة عفرين ذات الطبيعة الجبلية- الهضابية، فإنها تشتهر بالزيتون بصورة أساسية، خاصة ما يعرف بالزيتون الكردي، وكذلك الزيت الكردي. إلى جانب ذلك هناك الكروم، والمشمش، والفسق الحليبي، وبقية الأشجار المثمرة، ولكن بنسب أقل. كما تزرع في المنطقة المحاصيل الأخرى مثل العدس، والحمص، والحبوب، ولكن ضمن مساحات محدودة، هذا إلى جانب الخضروات سواء الصيفية منها أو الشتوية.

وفيما يخص الثروة الحيوانية، فقد تراجعت في المناطق الكردية إلى حد كبير، بفعل تقلص المراعي، وذلك نتيجة الزحف الزراعي، وارتفاع تكاليف الأعلاف الناجم بصورة أساسية عن ضعف المؤسسات المسؤولة عنها، والفساد المستشري في هذه الأخيرة، وتدني مستوى العناية البيطرية بالمواشي، الأمر الذي أدى بالعديد من أصحاب هذه الأخيرة إلى بيعها، والتوجه نحو المدن أملا في ظروف معيشية أفضل. ويمكن القول في هذا المجال أنه لا يوجد اليوم بين الأكراد في كردستان- سورية من يعتمد بصورة مطلقة في معيشتهم على المواشي، بمعنى أن نمط الإنتاج الرعوي لم يعد له أي وجود حقيقي، كل ما في الأمر هو أن الفلاح الذي يمتلك قطعة من الأرض، أو يعمل فيها، يربي إلى جانب ذلك عددا من الأغنام أو الأبقار، يراها بطريقة الخاصة. أما القطعان الكبيرة التي كانت تعد بالمئات، فقد أصبح وجودها أندر من النادر (يمكن مشاهدتها في بعض أنحاء منطقة ديرك). ولكن في المقابل، برزت ظاهرة جديدة تتمثل في تربية الحرفان بقصد تسمينها خلال فترة محدودة، ومن ثم بيعها إلى سوق اللحوم في الداخل. ولعلّه من الطبيعي أن يترتب على هذا التراجع الذي شهدته الثروة الحيوانية، تراجع ملموس في إنتاج الحليب ومشتقاته، خاصة الجبنة البلدية التي كانت المناطق الكردية تشتهر بها، وذلك في ظل واقع عدم وجود، أو ضعف الشركات التي تنتج الأجبان والألبان بطرق حديثة صحية

أما القطاع الصناعي، فهو يفتقر - كما أشرنا إلى ذلك في موضع سابق - إلى المصانع الحقيقية، كل ما هنالك مشاغل حرفية، وورشات فنية لصنع وصيانة بعض الأثاث الزراعية كالمحاريث والمقطورات، وترميم السيارات القديمة. هناك مصنع للكونسروة في مدينة الحسكة، يتعرض بين الحين والآخر للأعطال. كما يوجد في المدينة ذاتها محلج للقطن، بالإضافة إلى معمل القرميد في قرية صفية القريبة من الحسكة. وهناك وحدات لصناعة البسط والسجاد. من جهة أخرى توجد في منطقة الجزيرة حقول نفطية شهيرة مثل الرميلان، وقره جوخ، والجبسة، بالإضافة إلى حقول منطقة الهول الحديثة نسبيا. يعمل في هذه الحقول العديد من المهندسين والعمال من أبناء المنطقة، إلى جانب أعداد كبيرة من الداخل. في حين أن الإدارة الرئيسية والمراكز الحساسة هي بيد أبناء المحافظات الأخرى، والإدارة بصورة عامة لاتسير كما ينبغي. والجدير بالذكر هنا أن هذه الحقول النفطية تتسبب - نتيجة عدم الإلتزام بالقواعد الصحية المنصوص عليها في القوانين - في انتشار العديد من الأمراض المزمنة سواء

بين العاملين، أو بين السكان المحيطين بمنطقة الانتاج. وهذه المشكلة تتفاقم باستمرار، ويبدو أنه حتى الآن لا توجد نية لمعالجتها، وذلك من خلال وضع حد لآفاقها الخطيرة التي تنعكس سلباً على الفرد والمجتمع.

أما مشكلة البطالة، فهي متروكة للمبادرات الخاصة لسكان المنطقة الذين يقدمون على فتح الورشات الخاصة، أو المحلات التجارية، بإمكانياتهم الذاتية، وذلك على الرغم من مختلف الإجراءات الإدارية التي تعقد الوضع، وتنهمك المنتجين. خاصة ما يتصل بضرورة دفع ما من شأنه تسهيل الحصول على الرخصة المطلوبة. نسبة العمال في القطاع الصناعي بين الأكراد لا تتجاوز - حسب التقديرات - ١٥% من القوة العاملة. أما النشاط التجاري في المناطق الكردية فهو يعد تابعاً لمثيله في الداخل، إذ أن تجار الجملة في المناطق الكردية لا يستوردون السلع من الخارج، وذلك لصعوبة إن لم نقل إستحالة حصولهم على إجازات التصدير والإستيراد - على الرغم من موقعهم التجاري المميز المحاذي لحدود كل من تركيا والعراق - لذلك يتعامل هؤلاء مع تجار الجملة في الداخل خاصة حلب ودمشق، ومن ثم يبيعون السلع لأصحاب المحلات التجارية في المناطق الكردية الذين يدفعون بموجب هذه العملية فائدة لكل من تاجر الجملة الأول والثاني، ليأتي بعد ذلك المستهلك ويدفع للجميع، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع بصورة حادة، وذلك قياساً بما هو عليه الحال في المناطق الداخلية. كما أن هذه الأسعار خاضعة للتقلبات التي تحدث في السوق الداخلية. توجد في المناطق الكردية جميع أنواع المحلات التجارية، مثل محلات: المواد الغذائية، والأقمشة، والمواد المنزلية، وقطع تبديل الأوائل الزراعية والسيارات..... الخ.

إلى جانب القطاع الخاص، هناك قطاع الدولة الذي يحتكر إلى حد كبير تجارة المواد الأساسية. فهناك مديرية التموين والتجارة الداخلية التي تتحكم ببيع المواد الغذائية الرئيسية، وتقوم بدور تاجر الجملة والمفرق في الوقت ذاته من خلال فروعها المنتشرة في جميع المدن والبلدات تقريباً. كما توجد مؤسسة العمران التي تحتكر إلى حد بعيد تجارة مواد البناء، هذا بالإضافة إلى المؤسسة العامة لتجارة الأدوية، ومديرية صوامع الحبوب، ومؤسسات المطاحن والمحروقات والأعلاف.... الخ. ومن الملاحظ أن الرقابة الصحية على المواد الغذائية ضعيفة للغاية، فالعديد من المواد الغذائية تدخل في تركيبها المواد الملونة، أو الحافظة المثيرة للجدل، بل أن الكثير من تلك المواد مشكوك في مدة صلاحيتها، على الرغم مما هو مسجل على العلبة. وما يدعم هذه الشكوك هو ارتفاع نسبة العديد من الأمراض بين المواطنين، خاصة الشباب منهم، الأمر الذي لم يكن معهوداً من قبل. من هذه الأمراض السرطانات بأنواعها، والجلطة الدماغية، وأمراض القلب، والسكري، إلى جانب أمراض الكبد الإثنائية منها والوبائية. ومن الملاحظ في هذا المجال أن نسبة هذه الأمراض مرتفعة إلى حد لافت للنظر في منطقتي الجزيرة، وكوباني، وذلك مقارنة بواقع منطقة عفرين، حيث أن الأهالي هناك يتناولون بصورة أساسية زيت الزيتون الذي يتم استخراجة وتصفيته في معاصر المنطقة، مما يؤكد مشروعية الشكوك المشار إليها. لكن الذي يستحوذ على الإهتمام أكثر من غيره، هو أن الأجهزة الصحية لا تبذل الجهود المطلوبة في سبيل معالجة هذا الوضع. فأقل ما يمكن أن تفعله هو أن تدعو إلى مؤتمر طبي يشارك فيه الأطباء من الجامعات السورية، وأطباء المنطقة، وحتى أطباء من الخارج من ذوي الإختصاصات في الأمراض المنتشرة في المنطقة، وذلك بغية تشخيص الوضع بصورة دقيقة، واقتراح الحلول المناسبة.....

أما فيما يتصل بقطاع الخدمات في المناطق الكردية فمن الملاحظ أنه ضعيف على وجه العموم. وذلك

يعود إلى عوامل عدة منها:

١- **ضعف الحركة السياحية في المنطقة:** وهذا أمر ناجم عن سياسة الحكومة المتبعة إزاء تلك المناطق، ويتجلى هذا عبر منحيين متضايقين. الأول يتشخص في الإهمال المقصود لها، وضعف إن لم نقل إنعدام أبسط المرافق الضرورية التي من شأنها تقديم الخدمات للسياح، مثل المطاعم والفنادق والمساح، بالإضافة إلى المواصلات المقبولة نسبياً، فضلاً عن الإعتناء بالأماكن السياحية نفسها، وتزويدها بوسائل الإتصال والأدلاء السياحيين المؤهلين أكاديمياً. والمناطق الكردية غنية بالأماكن السياحية التي من شأنها جذب السياح على اختلاف توجهاتهم، خاصة أولئك الذين يبحثون في علوم الحضارات القديمة، وحتى أولئك الذين ينشدون دفء الشمس وجمالية المكان. ففي منطقة الجزيرة يوجد على سبيل المثال تل حلف الذي يبعد عن سري كانيي " رأس العين " حوالي ٢- كم من جهة الغرب. وهو تل أثري يجسد طورا هاما من أطوار تاريخ الشرق الأدنى القديم، تتوزع آثاره بين معظم المتاحف العالمية. من أوائل الذين نقبوا فيه المستشرق الألماني ماكس فون اوبنهايم وذلك منذ عام ١٨٩٩، واستمر على فترات متقطعة حتى عام ١٩٤٠، ثم تابع التنقيب فيه الباحث الألماني أنطون مورتكات. وفي منطقة سري كانيي نفسها توجد منابع نهر الخابور، وفي مقدمتها نبع الكبريت الشهير.

وفي منطقة عامودة هناك غري موزا " تل موزان " الذي بدأ التنقيب فيه بإشراف مارتين بوجلافي منذ عام ١٩٨٥، وقد تم اكتشاف آثار ميتانية في التل. ويعتقد أن هذا التل يضم موقع مدينة أور كيش القديمة. وما يأمله الباحثون هو أن تلقي حصيلة التنقيب في هذا التل مستقبلا المزيد من الأضواء على تاريخ المنطقة، وتميط اللثام عن العديد مما كان يعتبر سابقا في عداد المجهول. كما تضم منطقة عامودة غري چاغر " چاغر بازار - حطين " حيث تم العثور على آثار تعود إلى الألف الرابع قبل الميلاد، ويضم متحفا حلب ودمشق الكثير مما تم اكتشافه في هذا التل، في حين أن العديد من آثاره قد وصلت بطرق شتى إلى متاحف الأمريكية والأوربية. والجدير بالذكر أن التنقيب بدأ في هذا التل في الثلاثينات بإشراف العالم الأثري ماكس مالوان زوج الكاتبة الشهيرة آغاثة كريستي في ذلك الحين، وقد سجلت هذه الأخيرة مذكراتها حول زيارتها إلى المنطقة واستقرارها فيها بعض الوقت في إطار كتاب (٢٦)، ترجمه توفيق الحسيني إلى العربية قبل سنوات تحت عنوان " هكذا أحيانا". هذا بالإضافة إلى تل بري قرب قامشلي، وتل فخرية قرب سري كانيي. كما أنه يعتقد أن مدينة كاخذ الحورية التي لم يعثر عليها بعد، تقع في مكان ما ضمن دائرة مدينة القامشلي والمنطقة المحيطة بها. وفي المنطقة نفسها توجد قرية عين القرد الشهيرة التي يتهافت تجار الآثار على شراء ما يعثر عليه في محيطها من لقي قديمة. كما يوجد تل براك، وهو تل أثري قديم، يمتد تاريخه إلى ما قبل المرحلة الأكادية. بدأ التنقيب فيه مالوان منذ عام ١٩٣٧ حتى عام ١٩٣٩، واكتشف فيه بقايا معبد سمي بمعبد العيون، ويعود تاريخه إلى عهد جمدة نصر ٣١٠٠ - ٢٢٩٠ ق.م، ثم تابعت التنقيب بعثة بريطانية تابعة لجامعة لندن بإشراف دايد وكس عام ١٩٧٩، وقد اكتشفت هذه البعثة مجموعة من الرقم المسماة التي تلقي الضوء على محاولات الإنسان الأولى في ميدان الكتابة. أما البعثة الأمريكية التي بدأت التنقيب في تل ليلان إلى الجنوب من تربة سيببي حوالي ١٤ كم عام ١٩٧٨، فقد اكتشفت مدينة قديمة، يعتقد رئيس البعثة أنها مدينة شوبات أنليل، عاصمة الملك الآشوري " شمشي أدد" الذي استخدمها بصورة مؤقتة. وفي منطقة ديريك يوجد نهر دجلة الوارد ذكره في الرقم المسماة القديمة التي تتناول أحداث المنطقة في العصور الغابرة. كما ورد ذكره في التوراة نفسها، الأمر

الذي يؤكد حيوية وأهمية دور المنطقة منذ القديم. ويمر هذا النهر في منطقة أحاذة يلتقي فيها الجبل مع السهل، عبر هضاب تضفي سحرا خاصا على المكان الجميل أصلا. وما زال الجسر المسمى بالجسر الروماني الذي يسمى بالكردية برا بافر، القائم على دجلة، شاهدا يروي تاريخ المنطقة عبر العصور. ويعتقد أن تاريخ هذا الجسر يعود إلى مرحلة زمنية أقدم من المرحلة الرومانية، ربما إلى الألف الأول قبل الميلاد، إذ كان يستخدم كمر للطرقات التي كانت تربط بين نينوى والأناضول. والمنطقة على العموم مليئة بالآثار الأثرية التي تلقي السلام من مختلف الجهات، وهي تنتظر بعثات المنقبين كي تكشف عن خفايا وخبايا تاريخ المنطقة.

أما منطقة كوباني فهي محاذية للفرات، هذا النهر الخالد الذي ارتبط اسمه بأحداث كبرى في التاريخ القديم، وتردد اسمه كثيرا في محاضرات قاسمي كردستان، وذلك خلال المفاوضات والمداولات التي جرت قبل وبعد الحرب العالمية الأولى على وجه التحديد.

أما منطقة عفرين، فهي تجمع بين الجمال الطبيعي والأهمية التاريخية، إنها أرض الهضاب والجبال وأشجار الزيتون، فضلا عن الأنهار والينابيع. كما أنها تضم في الوقت ذاته عددا من الأماكن الأثرية القديمة التي تتحدث عن بدايات الإنسان في المنطقة والمراحل التي أعقبت ذلك...

يتبين مما تقدم أن المناطق الكردية مؤهلة بمجدرة أن تكون مزارا للسياح من مختلف بقاع الأرض، لكن الإهمال المقصود يمثل - كما أسلفنا - المنحى الأول الذي يعرقل حركة السياحة فيها، ونشير هنا على سبيل المثال إلى عدم وجود متحف في منطقة الجزيرة، كان من شأنه أن يقدم نبذة عن تاريخ المنطقة العريق الذي يدرس في أشهر الجامعات الأوروبية والأمريكية.

أما المنحى الثاني، فيتجسد في عدم رغبة السلطات أصلا في فتح المنطقة أمام السياح الأجانب انسجاما مع مبدأ "سد الذرائع"، فهؤلاء إذا أتوا إلى المنطقة سيطلعون على واقعها، وسيكشفون أوجه القصور والتمايز فيها. كما أنهم سيلتقون مع السكان، الأمر الذي سيمكنهم من التعرف إلى واقع معاناتهم عن قرب، وهذه جميعها أمور لا تتسجم مع المبادئ الأولى للسياسة المتبعة إزاء المناطق الكردية. كما أن نبش تاريخ المنطقة، خاصة القديم منه، أمر غير مستساغ، لأنه سيؤدي بطبيعة الحال إلى تقديم الأدلة الدامغة التي لاتنسجم مع توجهات ورغبات المسؤولين عن الملف الكردي في السياسة السورية.

## ٢- التقاليد الإجتماعية: وهي تعد العامل الثاني الذي يحد من تقدم قطاع الخدمات في المناطق الكردية.

وما نعنيه بذلك في هذا المجال، هو أن الناس في المناطق المعنية ما زالوا - وإن كانت الصورة قد تغيرت إلى حد ما اليوم - يجذبون استقبال الضيف في المنزل حيث المبيت والطعام، وهذا ما أدى إلى عدم إقدام القطاع الخاص على إنشاء الفنادق والمطاعم الكبيرة، خاصة في المدن الصغيرة، أما مدن قامشلي والحسكة وعفرين فالأمور فيها نسيبا أفضل من غيرها.

## ٣- ضعف القوة الشرائية لدى السكان: وهذا العامل يحد ذاته هو نتيجة لطبيعة الأمور في المناطق

الكردية نفسها حيث انتشار البطالة، والإعتماد الأساسي على القطاع الزراعي الذي يجسد المحور الذي يتم فصل عليه النشاط الإقتصادي العام في مجمل المناطق الكردية. لذلك نلاحظ أن أغلب السكان لايمتلكون دخلا ثابتا على مدار السنة، وهذا مؤداه عدم قدرة الناس العاديين على ارتياد المرافق الخدمية أو الترفيهية فيما لو وجدت. وما يترتب

على ذلك هو إجماع القطاع الخاص عن التفكير في إنشاء مثل تلك المرافق في المناطق المعنية، نظرا لعدم جدواها الإقتصادي بالنسبة إليه، مما أدى من ناحيته إلى توجه أصحاب الإمكانيات نحو مناطق الداخل والساحل، حيث ينفقون هناك القسم الأكبر من حصيلة المواسم، ليعودوا إلى مناطقهم انتظارا للمواسم القادمة. ولعلّه من المناسب أن نشير هنا إلى أن هذه الظاهرة الأخيرة تسهم بصورة سافرة في تبيد الثروة وهدرها، مع أن الحاجة إلى الإيدار والإستثمار على الصعيد الخاص هي على أشدها في المناطق الكردية في ظل الإهمال المبرح.

### التعليم:

تعاني عملية التعليم في المناطق الكردية بصورة عامة من ثغرات كبيرة تتظاهر بأشكال مختلفة، أهمها: النقص الحاد في عدد المدرسين المختصين. تدني مستوى المختبرات والأجهزة العلمية خاصة في الثانويات. عدم الإهتمام بدروس الرياضة والفنون والموسيقى، إذ تعطى ساعات هذه المواد للإدرايين غير المختصين الذين ليس في مقدورهم تدريسها، أو أنهم لا يدرسونها من حيث الأساس. إنتشار مدارس المعلم الوحيد الابتدائية في الريف، حيث يقوم معلم واحد بتدريس ستة صفوف. عدم وجود المدارس الابتدائية في الكثير من القرى، الأمر الذي يجبر التلاميذ على المشي مسافات طويلة بالنسبة لأعمارهم في مختلف الظروف المناخية، وتحمّل وحل الطرقات الزراعية شتاء للوصول إلى مدارسهم التي تكون غالبا في حالة يرثى لها، بدءا من البناء الطيني المتداعي، مروراً بالمقاعد المهترئة، وانتهاء بعدم توفر وسائل الإيضاح، وقلة خبرة المعلم نظرا للنقص الحاد في عدد المعلمين المؤهلين تربويا. وعلى الرغم من قانون إلزامية التعليم المطبق في جميع أنحاء سورية، يلاحظ أنه لا توجد متابعة دقيقة للمتسربين من المدارس، خاصة الإناث. إلا أنه على الرغم من جميع هذه السلبيات وغيرها نرى أن نسبة المداومين في المدارس - قياسا إلى عدد الأطفال في سن المدرسة - مرتفعة تصل إلى حدود ٩٥% في المرحلة الابتدائية، وحوالي ٧٠% في المرحلة الإعدادية، في حين أنها تهبط إلى حدود ٦٠% وربما أقل في المرحلة الثانوية، وذلك نتيجة العراقيل الأخيرة التي أقامتها وزارة التربية في وجه الطلبة، ويشار هنا إلى شرطي الدرجة والعمر في الوقت ذاته، بحجة أن هؤلاء ليس في مقدورهم متابعة الدراسة الثانوية نتيجة تدني مستواهم العلمي، وكبر سنهم، فيوجه هؤلاء إلى التعليم الفني الذي لا يقدم في واقعه الحالي أية معرفة للطلبة. خاصة في الجانب العملي التطبيقي، وهذا حصيلته شل طاقات الشباب، وتسليمهم إلى المصير المجهول، وهذه ظاهرة تذكرنا بنصائح محمد طلب هلال التي دعا بموجها إلى اتباع سياسة التجهيل بين الأكراد، ( أي عدم إنشاء مدارس أو معاهد علمية في المنطقة - منطقة الجزيرة - لأن هذا أثبت عكس المطلوب بشكل صارخ) (٢٧).

فعلى الرغم من أن التعليم بمجمله هو باللغة العربية، واللغة الكردية غير معترف بها أبدا في البلاد، بل أن الدستور السوري لا يعترف - كما أسلفنا في موضع آخر من هذا البحث - بوجود غير العرب في سورية، أي أنه لا يعترف رسميا بوجود الشعب الكردي في سورية، على الرغم من كل ما تقدّم، يلاحظ أن المسؤولين عن الملف الكردي في السلطات السورية شعروا بأن سلاح المعرفة قد أكسب الأكراد السوريين خبرة يمتيزون بها، تمكّنهم من عرض مشكلتهم بالمنطق والحجة والبرهان. كما أن ارتفاع نسبة المعرفة والمتعلمين بين الأكراد أدى ويؤدي باستمرار إلى تجاوز الخلافات العميقة في الصف الكردي، والانطلاق من مناقشة المسألة الكردية ومستجدات

العصر وتوجهاته. فإقبال الأكراد على العلم والتعلم قد مكثهم من الإطلاع على أوضاع المجتمعات الإنسانية الأخرى، سواء القريبة منهم أو البعيدة، مما دفع بهم إلى المقارنة بين تلك الأوضاع وواقعهم الخاص، وهذا ما دفعهم بصورة ملحوظة نحو التمسك بهويتهم القومية، والدعوة إلى المساواة من خلال رفع الغبن والإعتراف بالحقوق، كل ذلك استناداً إلى الأسس والمعطيات التاريخية والحقوقية التي لا يمكن دحضها، أو تجاوزها، إلا من قبل أولئك الذين أصروا عن قصد على التمسك بكل ما هو خاطيء.

تفتقر المناطق الكردية إلى العدد الكافي من معاهد اعداد المعلمين والمدرسين التي كان من شأنها تغطية حاجاتها من الملاك التعليمي. ففي مدينة قامشلي يوجد معهد واحد للمعلمين ، وآخر في مدينة الحسكة، بالإضافة إلى المعاهد المتوسطة للمدرسين في كل من الحسكة والقامشلي. الأعداد التي تقبل في هذه المعاهد محدودة للغاية، وفي نهاية كل عام دراسي هناك مسلسل باتت حلقاته مألوفة لدى الجميع، اذ يتم فصل العديد من الطلبة بعد أن يكونوا قد أنهوا عامهم الدراسي الأول، وذلك بناء على عدم موافقة الأجهزة الأمنية والحزبية على قبولهم في المعاهد المذكورة (٢٨)، وبذلك يمنع هؤلاء من فرصة العمل التي توفرها لهم الدراسة في هذه المعاهد، وذلك بموجب الأنظمة المتبعة القاضية بالالتزام بالدولة بتعيين خريجي معاهد إعداد المعلمين والمدرسين نظراً للحاجة الماسة إليهم. ومع كل عملية فصل يزداد الإحباط لدى الناس في المناطق الكردية، ويغلب التشاؤم على الوضع... لكن إرادة التوجه نحو العلم والمعرفة لا تخبو، بل تزداد ثباتاً. الكليات الجامعية لا وجود لها في جميع المناطق الكردية، الأمر الذي يجبر أبناء وبنات تلك المناطق ممن يرغبون في متابعة دراستهم إلى السفر إلى دمشق وحلب وحمص واللاذقية ودير الزور، على الرغم من جملة الصعوبات المعيشية التي يعانون منها. وفي هذه المدن يضطر هؤلاء إلى البحث عن السكن الغالي الذي يفتقر بطبيعة الحال إلى الشروط الصحية الضرورية، وتحتمل كل المصاعب في سبيل تأمين فرصة الدراسة في الجامعة. والجدير بالذكر هنا أن شروط القبول في الجامعات، وأنظمة المفاضلة ليست في صالح أبناء المناطق الكردية، سواء من جهة معدل الدرجات المطلوبة، أو من جهة النسبة المخصصة لمناطقهم في الكليات العلمية، خاصة الطب، وطب الأسنان، والصيدلة، والهندسة. بالإضافة إلى ذلك، تمثل الامتيازات التي يحصل عليها أولئك الذين شاركوا في دورات شبيبة الثورة أو حزب البعث عبئاً اضافياً على كاهل الطلبة الأكراد، إذ أن هؤلاء يسدون عليهم بمعدلاتهم غير المقبولة فرصة القبول في الفروع التي يرغبون فيها، وذلك بعد أن يكون قد تمت التغطية على حصة مناطقهم من قبل أصحاب الدرجات الشبيبية. ولكن مع ذلك يبذل الطلبة الأكراد المستحيل من خلال الدراسة في سبيل الوصول إلى فروع مقبولة نسبياً، وغالباً ما يكون البحث عن فرع يمكن للمتخرج منه أن يعمل بعيداً عن إطار الوظيفة ومتطلباتها الإدارية، خاصة موافقات الأجهزة الأمنية، ولكن مع ذلك يظل قسم كبير من الطلبة الأكراد في الفروع النظرية والعلمية يتابعون دراستهم من دون أن تبدو في الأفق أية مؤشرات من شأنها طمأننتهم بخصوص مستقبلهم.

ليس للأكراد على الإطلاق أي نصيب في البعثات الحكومية سواء الداخلية منها أو الخارجية، وإذا ما تمكن أحدهم بمعجزة ما من الحصول على فرصة كهذه، فهذا معناه أنه قد دبر نفسه بطريقة ما مع الأجهزة الأمنية التي لها الكلام الفصل في مسألة إيفاد الطلبة، في حين أن رأي اللجان الأكاديمية يظل مجرد اقتراح لا أكثر ولا أقل. والجدير بالإشارة إليه في هذا السياق، هو أنه لم يعد وارداً في يومنا الراهن التفكير في الحصول على منح دراسية

من الإتحاد السوفييتي السابق، او من دول اوربا الشرقية، وذلك بفعل تبدل الأوضاع هناك، اذ بات على الطالب أن يدفع أقساطا مرتفعة جدا، لا يستطيع أي كان أن يتحملها. في حين أن الطلبة الأكراد كانوا يحصلون فيما مضى بطرق غير مباشرة على المنح الدراسية من خلال الأحزاب الشيوعية والفصائل الفلسطينية، ولجان الصداقة، فضلا عن الاتصالات الخاصة، بمعنى أنه لم يكن هناك اعتراف رسمي من قبل تلك الدول بالأحزاب الكردية في سورية، وذلك مراعاة لمصالحها مع الحكومة السورية وبقية الدول العربية. إلا أنه مع ذلك ينبغي الاعتراف بأن تلك المنح قد هيأت لآبناء الشعب الكردي في سورية العديد من الكوادر الحاصلة على الدرجات الأكاديمية العليا، الأمر الذي أثر بصورة مباشرة في الحياة الثقافية للمجتمع الكردي في سورية، وترك بصمات واضحة فيها. كما أنها دفعت بالجيل الجديد نحو الإقتداء بتلك الكوادر من خلال الإقبال على المزيد من العلم، إيمانا من الجميع بأنه لا بدل عن هذا الأخير لشعبنا، إذا أراد أن يدفع بقضيته نحو آفاق أكثر رقيًا، تستجيب لتحديات العصر.

### الوضع الثقافي:

لايعترف على الصعيد الرسمي بالثقافة الكردية، بل هي محاربة في الواقع. فطباعة الكتب الكردية، ونشرها، بالإضافة إلى التعليم وإصدار جرائد أو مجلات باللغة الكردية، هي كلها أمور تدخل في دائرة الممنوعات الأمر الذي يؤثر سلبيًا على اللغة ذاتها، ويحد من تطورها، واغتنائها، سواء على مستوى المصطلح، أو التعبير. فالمؤلف الذي يكتب بالكردية يجد صعوبة حمة في إخراج كتابه إلى حيز الوجود. كما أنه يواجه مشقات أكبر في إيجاد العدد الكافي من القراء الذين في مقدورهم اقتناء الكتاب، والإطلاع عليه، فضلا عن تحليله ونقده. لذلك تقل نسبة المؤلفين الأكراد الذين يكتبون بلغتهم بين أكراد سورية بالمقارنة مع أولئك الذين يكتبون بالعربية، هذا على الرغم من أنه في السنين الأخيرة ازداد عدد من توجهوا إلى الكتابة بالكردية في مجالات الشعر، والقصة القصيرة، والرواية، والقواعد، وقصص الأطفال. أما المجالات الأخرى، السياسية منها والتاريخية على وجه التحديد، فهي ما تزال بعيدة عن التناول باللغة الكردية، سوى ما يكتب في الصحافة الحزبية الممنوعة في الأساس من النشر والتداول. ولعل ما يفسر جانبًا من هذه الظاهرة يتمثل في سياسة غرض النظر النسبية التي أتبعته في الفترة الأخيرة إزاء الإنتاج الأدبي الكردي البعيد عن السياسة، في حين أن الكتب التاريخية، والجغرافية، والسياسية، والفلسفية، باللغة الكردية، وحتى بالعربية، خاصة تلك التي تتناول الهمم الكردي في المرحلة المعاصرة ممنوعة بصراحة تستدعي الإنتباه. وما نشر هنا وهناك في سورية من كتابات تتحدث عن الشعب الكردي، هي في غالبيتها كتابات تنسجم مع وجهة النظر السورية الرسمية التي تؤكد عدم وجود كردستان، بل حتى أكراد في سورية، وهذا مؤداه وفق ما تذهب إليه عدم وجود مشكلة كردية في سورية. (٢٩).

يتوزع المثقفون الأكراد في كردستان سورية بصورة عامة بين مجموعتين: المجموعة التي تكتب باللغة العربية، وتلك التي تكتب باللغة الكردية. وبين هاتين المجموعتين تبرز ثلاثة فرعية، يكتب أعضاؤها بالعربية والكردية، وينشرون نتائجهم باللغتين هنا وهناك.

في إطار المجموعة الأولى، توجد مجموعات فرعية، نستطيع تحديدها إستنادًا إلى معايير مختلفة. فعلى صعيد الإختصاص توجد المجموعات التي تتناول الشعر، والقصة، والرواية، والدراسات التاريخية، والفلسفة، والتراث، والدين، والموسيقا ... الخ. أما إذا أخذنا الهمم القومي بعين الإعتبار، فسنجد أن هذه المجموعة تضم إثنين فرعيتين:

مجموعة أولئك الذين يعبرون في نتاجهم عن همهم وهم شعهم القومي في المقام الأول، لكنهم يكتبون باللغة العربية. في حين أن المجموعة الثانية في هذا المجال تضم أولئك المثقفين الأكراد الباحثين من حيث الإنشاء القومي، لكنهم يكتبون أدبا، أو يقدمون نتاجا أكاديميا عاما، يمكن للمجتمع الكردي أن يستفيد منه في إطار الإطلاع والإستيعاب، لكنه نتاج عربي مكتوب بلغة عربية.

**أما المجموعة الثانية الأصلية إذا صح التعبير،** فهي التي قررت عن قناعة بذل الجهود في سبيل الحفاظ على اللغة الكردية، والعمل على إغنائها بالمفردات والمصطلحات الجديدة، والتواصل مع الجيل الجديد كي يحافظ على لغته التي تحارب بمختلف الوسائل. فالمدرسة تعلم باللغة العربية، والإذاعة والتلفزيون يبثان بالعربية، والصحف والمجلات جميعها بالعربية، وحتى الحديث مع الموظف الكردي لا بد أن يكون بالعربية. دور النشر تطبع الكتب العربية. المثقف الكردي الذي برز اسمه على مستوى سورية ككل لا بد أن يكون قد قطع، أو اخفى على الأقل، في البداية علاقته مع تراثه وحتى شعبه على المستوى الثقافي، وإلا فالعراقيل كثيرة، والإحباطات لاحصر لها. أما إذا أصر المثقف على انتمائه، فما عليه سوى الإنزواء في صومعته، وتحمل تبعات عمله بين الحين والآخر، أو عليه الرحيل إلى المنافي حيث يرفع الحجر الثقيل عن المكبوت المحبوس، ويقطع على نفسه على الأغلب طريق العودة حتى إشعار آخر.

تطبع حاليا في سورية، وتشر مجموعة من الكتب الكردية، سواء ما يكتب منها باللغة الكردية أو بالعربية، وهي على العموم كتب أدبية، تاريخية، لاتتناول مراحل القضية الكردية الحديثة أو المعاصرة. كما انها كتب لاتتملك أية حصانة قانونية، إذ أنها تظهر من دون ترخيص بالطبع أو التداول، مما يعرضها لخطر المصادرة وملاحقة المؤلفين والقائمين بالنشر. لكنها تترك هكذا، فهي تخفف من الضغط النفسي لدى الأكراد، وتمثل وسيلة دعائية يمكن تسويقها لدى الحاجة. لكنها في جميع الأحوال خطوة جيدة تخدم الثقافة الكردية، والمجتمع السوري بصورة عامة. إذ تؤكد أهمية التعايش والتفاعل المشترك في إطار التعددية الثقافية التي تعد في ذاتها ميزة إيجابية في حال استيعابها، والتعامل معها بإسلوب ديمقراطي في صالح الجميع. وقد توقف العديد من المثقفين السوريين العرب أمام النكهة الخاصة التي تعبر عنها كتابات أبناء المناطق الكردية، لكن هؤلاء، ولأسباب تتصل بالسياسة الموجهة نحو الأكراد، لم يتمكنوا من تجاوز عبارات الإستحسان والمجاملة، ما عدا نفر قليل ممن أدمنوا المغامرة النبيلة.

**أما المؤسسات الثقافية في المناطق الكردية فهي** على غاية الضعف، بل هي شبه مشلولة إن صح التعبير. المراكز الثقافية في تلك المناطق - يحمل الواحد منها إسم المركز الثقافي العربي - مازالت تعتمد الأساليب البدائية في أنظمة التصنيف والحفظ والتزويد. الكتب الحديثة نسبيا نادرا ما تدخل إلى المكتبة، وإذا ما دخلت فهي خاضعة لأمرجة المعنيين ومقتضيات الرقابة. مدراء تلك المراكز لاعلاقة لهم على الأغلب بالثقافة والمثقفين، استلموا الإدارة بناء على قرارات حزبية مشفعة بمباركات أمنية. ومن الصعوبة بمكان أن تجد بينهم من كتب مقالا أو ألقى محاضرة ثقافية. كما أن علاقاتهم مع المثقفين ليست على ما يرام بوجه عام، وهذا ما يتجسد في نشاطات المراكز المعنية التي تقتصر على إقامة المعارض المناسباتية، والمهرجانات الخطابية، وبعض الدورات التي كان من الأجدر أن تنظمها جمعيات مهنية متخصصة. أما المحاضرات البحثية التي تقدم هنا وهناك فهي خاضعة للضبط الشمولي من مختلف النواحي، وإذا ما حدث أي تجاوز للخطوط، أو اختراق للمألوف، فعابا ما يكون الثمن فقدان

مدير المركز لموقعه، أو عليه أن يقدم ما يكفي من الضمانات التي تتعهد بأن الذي حدث كان مجرد زلة لن تتكرر مستقبلا.

أما المسرح، فلا وجود له على الرغم من توفر الخامات الجيدة التي تحاول المستحيل من أجل التعبير عن طاقاتها، لكنها تقف في منتصف الطريق، لتوجه اهتمامها إلى مجالات أخرى تحت وطأى البحث عن لقمة العيش. كما لا توجد في المناطق الكردية مراكز خاصة بالفنانين التشكيليين، على الرغم من وجود أسماء لامعة كثيرة، فرضت ذاتها بإبداعها، ونشير هنا على سبيل المثال لا الحصر إلى عمر حمدي وبشار عيس وزهير حسيب. السينما غائبة في الواقع على الرغم من وجود عدد من دور السينما (٣٠) لاتعرض فيها الأفلام الجادة والحديثة، مما يجعل من هذه الأماكن بؤرا لتجمع المتسكعين والفساد الإجتماعي. أما دوائر البحوث بمختلف اختصاصاتها فهي من الأحلام البعيدة المنال بالنسبة للمناطق المعنية، وما يتوفر منها تحت هكذا أسماء، كمرکز الأبحاث الزراعية في هجو، لا يستوفي الشروط الأولية لأي مركز بحثي متواضع.

### واقع البطالة والهجرة في المناطق الكردية:

تعاني المناطق الكردية بصورة عامة من تفشي البطالة إلى حد يدعو للتساؤل، وتتمثل الأسباب أولا في السياسة الحكومية المتبعة إزاء تلك المناطق، خاصة على صعيد عدم إنشاء أية مشاريع اقتصادية كان من شأنها تأمين فرص العمل لأعداد كبيرة من الباحثين عنه. ومل يجعلنا نؤكد أهمية خطوة كهذه هو كون الدولة في سورية هي المشرف الرئيس على الإقتصاد. كما أن قطاع الدولة مازال على الرغم من جميع الإجراءات التي اتخذت، والقوانين التي صدرت هو القطاع المهجن اقتصاديا. في حين أن العراقيل الإدارية والأمنية، والمنغصات اليومية، جميعها عوامل شككت كواجب حقيقية حالت دون إقدام القطاع الخاص سواء بمبادرة من أبناء تلك المناطق، أو من قبل أصحاب رؤوس الأموال من المناطق الأخرى، على إقامة المشاريع بأشكالها المختلفة. لذلك نرى أن المناطق الكردية هي مجرد أطراف تخدم المركز الذي يتجسد في المناطق الداخلية، دمشق وحلب على وجه التحديد. تمدّه بالمواد الخام ( النفط، القطن، الحبوب...)، وتستهلك في الوقت ذاته ما ينتجه هذا المركز أو يستورده وهو الأغلب. نسبة البطالة بين الذكور هي بين ٤٠ - ٦٠ ٪، هذا إذا أخذنا البطالة المنقعة بعين الإعتبار، في حين أنها ترتفع بين الإناث لتبلغ ما بين ٨٠ - ٩٠ ٪، هذه النسب تتفاوت بين منطقة وأخرى، فهي ترتفع مثلا في منطقة الجزيرة بصورة ملحوظة، بفعل سياسة التمييز القومي المركزة فيها. فهناك مثلا الإحصاء، والإجراءات الإستثنائية، والفصل من المعاهد الدراسية، وعدم التوظيف. ومما هو جدير بالذكر هنا هو أن الوظيفة سواء في مجال التعليم، أو الدوائر الأخرى، تظل الميدان الأكثر قدرة على إمتصاص الأعداد الكبيرة من الشباب الباحث عن العمل. ونشير في هذا المجال إلى ظاهرة كانت سائدة حتى وقت قريب، وقد تمثلت في كون غالبية موظفي محافظة الحسكة، خاصة في مركز المحافظة، من محافظة ديرالزور الذين نزحوا إلى المحافظة بأعداد كبيرة، واستوطنوا فيها بتشجيع من الحكومة التي كانت ترمي من وراء ذلك إلى زيادة عدد العرب في محافظة الحسكة. لذلك ساهمتهم جميع الوظائف، بما في ذلك إدارة النواحي، والمراكز الإدارية المهمة. وكان يتم التغاضي بإستمرار عن تجاوزاتهم التي أنهكت المنطقة اقتصاديا من خلال الرشوة. هذه الصورة قد تبدلت اليوم إلى حد ما نتيجة تراجع أهمية الوظيفة بفعل ضعف مردودها الإقتصادي. ولأسباب لا مجال لشرحها الآن نلاحظ في وقتنا الراهن أن موظفين آخرين من مناطق أخرى أخذوا

أمكنة أبناء محافظة ديرالزور، واحتكروا لأنفسهم الإدارات الأساسية التي ما زالت وستظل إلى أمد غير معلوم بعيدة عن متناول الأكراد، مهما كانت مؤهلاتهم العلمية. لا يوجد في سورية كلها محافظ واحد كردي من المناطق الكردية، أو مدير شركة، أو إدارة كبيرة. كما لا يوجد في الجيش قائد كتيبة كردي، بغض النظر عما إذا كان هذا الكردي بعثيا أم لا. أما أكراد دمشق فقد تسلم عدد منهم بعض الوظائف، ولكن ليس بصفتهم الكردية، وإنما كان التعامل معهم بوصفهم جزءا من المجتمع الدمشقي، أي أن تعيينهم في بعض المراكز كان يندرج في إطار علاقة المركز مع الأطراف، إلا أن هذه الظاهرة تراجعت في يومنا هذا إلى حد كبير بفعل مستجدات كثيرة برزت على الساحة.

### العلاقة بين المناطق الكردية في سورية:

لم تنقطع العلاقة يوما بين المناطق الكردية الثلاث التي تشكل قوام كردستان سورية، ونعني بها مناطق: الجزيرة، كوباني، عفرين. وذلك على الرغم من الأوضاع الصعبة التي شهدتها منذ التقسيم القسري. فقد أدرك هؤلاء الرواد الأوائل للفكر القومي الكردي المعاصر ضرورة بناء العلاقات، والعمل المشترك، والإنطلاق من الإنماء القومي الواحد. وهذا ما كان على مختلف المراحل. وقد تبلور هذا التوجه بصورة واضحة في الجهود التأسيسية للحزب الديمقراطي الكردستاني في سورية عام ١٩٥٧ إذ شارك فيها نخبة من أبناء المناطق الكردية الثلاث، بالإضافة إلى أبناء التجمعين الكرديين الكبيرين في كل من دمشق وحلب (٣١). وقد استمرت الأواصر تتشعب وتعمق من خلال الطلبة في الجامعات، جامعة دمشق في البداية، ثم جامعة حلب التي احتضنت الطلبة الأكراد بأعداد كبيرة من جميع المناطق، ووحدت بينهم. كما أن جامعتي تشرين في اللاذقية، و البعث في حمص أدتا دورا لا بأس به على صعيد الجمع بين الشباب الكردي من مختلف المناطق ( هذه الوضعية تذكرنا بالدور الذي أدته الحجرة الدينية على صعيد الجمع بين الشباب الكردي الراغب في المعرفة من جميع أنحاء كردستان).

ومع مرور الوقت، بدأت العلاقات بين المناطق الكردية تتوثق أكثر فأكثر من خلال التجارة، خاصة بين الجزيرة وعفرين، إذ بدأ أصحاب المحلات التجارية الأكراد يتعاملون مع تجار الجملة الأكراد في منطقة عفرين الذين استقروا في حلب. كما أن تجارة الزيت والزيتون أدت دورا لا ينكر في هذا المجال وقد دفع ذلك بأبناء الجزيرة إلى التعرف عن كذب على واقع المنطقة وزيارة مدنها وقراها، الأمر الذي مهد الطريق أما الزواج بين الطرفين، هذا الزواج الذي بدأ ببطء ثم ارتفعت وتيرته نسبيا. كما أن هذه العلاقة توطدت من خلال اقدام العديد من شباب كل منطقة على العمل في المنطقة الأخرى، فهناك العديد من الأطباء والصيدالء والمهندسين والمدرسين من أبناء عفرين ممن توجهوا بناء على دوافع قومية إلى العمل في الجزيرة أو العكس مما أدى إلى زيادة التفاهم وترسيخ أسس العمل المشترك.

أما العلاقة مع منطقة كوباني، فقد تطورت بصورة ملحوظة بعد افتتاح الخط الدولي الذي يربط بين قامشلي وحلب في الثمانينات، إذ باتت المسافة أقصر وأصبح الإتصال بين المناطق الكردية الثلاث أيسر من ذي قبل. ولعلّه من اللافت للنظر، أن أهالي منطقة كوباني التي تكثرت فيها الحفارات والحصادات وجدوا في منطقة الجزيرة مكانا مناسباً للعمل، خاصة من جهة القرب واللغة، الأمر الذي عزز الروابط المشتركة بين المنطقتين، بالإضافة إلى العوامل المآتي على ذكرها ( الطلبة، الزواج، العمل السياسي المشترك). ولا يخفى هنا أن منطقة الجزيرة

كانت دائماً المحور بالنسبة للنشاط الكردي، لذلك نلاحظ أن المناطق الكردية، وحتى التجمعات الكردية في المدن الكبرى تحرص على بناء الجسور مع الجزيرة، لإدراك الجميع أن مركز الثقل الكردي يقع هناك. ولكن هذا لا يقلل بأي حال من أهمية كوباني وعفرين، ودورهما. فأبناء الجزيرة يعتزون دائماً بعفرين وراجو وجنديريس وسري كاني ( كفرجنة). كما يعتزون بكوباني وأبنائها الذين لم ييخولوا بأي شيء في سبيل أمتهم. وفي المقابل يفخر أبناء تلك المناطق بقامشلي، وديرلي، وعمودة، والحسكة، ودرباسية، وغيرها من مناطق الجزيرة. وقد قربت السجون السورية بإستمرار بين أبناء تلك المناطق الذين وجدوا أنفسهم في زنازة واحدة مع اخوتهم من مختلف المناطق الكردية، يدافعون معهم عن القضية العادلة ذاتها.

كما أن المناسبات كانت تجمع بينهم دائماً، خاصة احتفالات عيد نوروز في كل من حلب، ودمشق، والقامشلي، وعفرين وكوباني. بينما كانت حالات وفاة رواد الفكر القومي بإستمرار مناسبات تجمع بين أبناء مختلف المناطق الكردية، ونشر هنا على سبيل المثال إلى الحشد الجماهيري الضخم الذي شارك في جنازة الشاعر الكردي الشهير جگرخوين عام ١٩٨٤، وجنازة عضو اللجنة المركزية لحزب الشغيلة الكردية الصيدي عيدي قادر نعسان عام ١٩٨٥، وجنازة الفنان الكبير محمد شيخو عام ١٩٨٩، وجنازة الأمين العام للحزب اليساري الكردي في سورية عصمت سيدا عام ١٩٨٩، والجنازة المشتركة لكل من الأمين العام للحزب الديمقراطي الكردي في سورية الحامي كمال درويش، وعضو المكتب السياسي للحزب اليساري الكردي في سورية شيخموس يوسف ( أبو سردار)، عام ١٩٩٧.

نكتفي بهذا القدر من استعراض وضعية الشعب الكردي في كردستان- سورية راهنا، وما ذكرناه تناول الجوانب الأساسية التي اعتقدنا بأهميتها. ولكن هناك من دون شك جوانب أخرى بتفصيلاتها الجملة، أثرت عدم الخوض في الكثير منها، لتشعباتها التي كان من شأنها ان تنهك القارىء الكريم، في حين أن قسماً آخر منها سيشغل حيزاً في إطار الفصل التالي الذي يبحث في واقع الإضطهاد المزدوج الذي يعاني منه الشعب الكردي في سورية بصورة عامة، وفي كردستان سورية على وجه التحديد.